الأمن وبوابات الادراك العشرة " التحقق من إمكانية صناعته "

أ.د منعم صاحي العمار (*) م.د زيد محمد علي (**)

المقدمة

تعد مفردة الأمن من أهم المفردات التي نالت نصيباً كبيراً من الإهتمام الإنساني. فهي وان جمعت معطيات البقاء والأمل بالمستقبل والحلم به، جمعت في ثنايا النطق او الإهتمام بها، دلالات كثيرة إختصرت بتواترها ممكنات البناء الإنساني بكليته داخلياً كان أم خارجياً، حتى بدت صيغته أو صورته، مرآة فاحصة لما جرى وسيجري من أحداث وتدابير وربما نوايا تعنون بمطامع القوى الفاعلة ، أقليمية كانت أم دولية، لؤشر بذلك قدرتها على تأطير جوانب التفاعل الكلية والجزئية ضمن دوائر اهتمام متعددة، بدت فيما بعد مستويات فعل لتلك القوى.

ولهذا يعد الأمن، فكرة ومفردة، مستوعباً لكل التحديات والتغييرات، بل ومؤشراً لإمكانية التطور العالمي بما في ذلك خلق مقتربات فكرية و ابداعية للبناء والبحث عن الحلول للمشاكل والمعضلات ذات الأبعاد المختلفة. لذا لا غرابة من ان يحتل الأمن، كمعطى، مكانته في العلوم الإنسانية المختلفة لا سيما علميّ السياسة والاستراتيجية

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

معاً، حافزاً ومؤطراً لقضاياهما واهدافهما معاً. الأمر الذي جعل النظرة اليه، وكأنها ذات النظرة لمنهجيات تطور هذين العلمين معاً[١].

Security is one of the most important vocabulary that has received a great deal of humanitarian attention. It has collected the data of survival and hope for the future and dream of it, gathered in the folds of pronunciation or interest in them, many connotations shortened by the frequency of the possibilities of human construction in its entirety, whether internally or externally, until its formula or image appeared, a closer examination of what happened and will take place events and measures and perhaps intentions address the ambitions of the forces Actors, regional or international, indicating their ability to frame the macro and micro aspects of interaction within multiple spheres of interest, which later appeared to be levels of action.

Therefore, security is an idea and a single one, accommodating all challenges and changes, and even an indicator of the possibility of global development, including the creation of intellectual approaches, creative to build and seek solutions to problems and dilemmas of different dimensions. Therefore, it is not surprising that security, as a given, occupies its place in the various humanities, especially the political and strategic scientists together, as a catalyst and framework for their issues and goals together. Which made it look, as if the same view of the methodologies of the evolution of these two science together.

فالذي يطلع على الدراسات الأمنية عموماً ، يجدها متراوحة بين تقليدية الإهتمام وشموليته تبعاً لتطور الدراسات السياسية والإستراتيجية خاصة بعد ترسخ النظرة الكلية لجوهر ماتنشغل به تلك العلوم، فضلاً عن إتساع نطاق إهتمامها وتنوع عناوين التحديات والتهديدات التي تقع دراستها ضمن الإطار المعرفي لتشكيل الأمن وصياغته. وهكذا اكتسبت الدراسات الأمنية شموليتها، فكرة ومعالجة، من شمولية علم الإستراتيجية لاسيما ببعده الدولي. ذلك الإكتساب الذي ترد اليه ظاهرة تعدد الإهتمامات/الأطر الأمنية واتساع مضامينها، بدءاً من الأمن العسكري، مروراً بالاقتصادي والبيئي...، وانتهاءً بالأمن السيبراني[٢].

وقد خضعت تلك الظاهرة، دراسةً وتحليلاً، الى اجتهادات متعددة، تبعاً لتعدد صور الوجود وفاعلية ملتمسيه [3]. فثمة من يردها الى ارتباط الأمن، كمعطى، بنظرية القوة، تطوراً وتوظيفاً، ليبدو نتاجاً طبيعياً لنظرة العالم لها، وما يمكن تأسيسه من مديات فعل وإداء للمهتمين به من أمم وشعوب، دول وصناع قرار، وهناك من يردها الى القدرة التي غالباً ماتزود اصحابها بالحوافز/ الدوافع القوية لإتمام اهدافهم. ليغدو الأمن، كمفهوم، من المفاهيم الصعبة نسبياً ومهمة البحث عن جوهره واحدة من المهام والمرتكزات الأساسية في الدراسات السياسية والاستراتيجية لاسيما بعد ان لاح هذه الدراسات من توسع جراء تواتر موجات التغيير التي نالت النظام الدولي بكليته.

وفريق ثالث يرد تواتر مستوعبات تلك الظاهرة ، الى الرؤى الملتمسة لجوهر مايعنيه الامن ، كهدف ، للدولة ولصناع القرار فيها ، طالما بدت شروط تحقيقه جزءاً من وجودها / وجودهم ، والغاية المؤطرة لكل مايطمحون تحقيقه . الامر الذي جعل الظاهرة الأمنية صورة مجسدة لما تحفل به الفلسفة المنشئة للدولة ، دوراً ومكانةً ، اهدافاً وغايات . تلك الصورة التي تحتاج الى بوابات إدراك للقطاتها العملية .... وهذا ماأختلفت الدول في تعيين خصائصها ودروب الاستدلال عليها .... لتتراوح بين القوة المجردة والتنمية والتحالفات سبيلاً لذلك ، مع ثبات وصف القدرة لديها وتلك هي إشكالية البحث .

وإزاء ذلك ، سنحاول فك إلغاز ماتقدم ، عبر المطالب الآتية .

(اولاً: الأمن (المصطلح والمفهوم

الأمن في اللغة يعني، الأمان والأمانة، وقد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن نقيض الخوف، بالعموم، ونقيض الخوف من الإكراه والعنف والأذى بالخصوص [4]. وتبعاً لذلك بدا الأمن، لغوياً، من الثراء في المعنى والدلالات ما ام يدانيه اي مفهوم، فهو يعني الطمأنينة والثقة والإجارة، والايمان، وعدم الخيانة، فضلاً عن القوة والوقاية من تاثيراتها[٥].

وقد وردت مفردة الأمن في القرآن الكريم، بمواقع مختلفة ودلالات متوسعة أجمعت على الآمان والامانة والطمأنينة وأنتفاء الشعور بالخوف كما ورد في سورة قريش الاية (4) ، وسورة البقرة الاية (125) ،وسورة التين الاية (3) . وهي ذات الرؤية التي تناولتها المصادر الغربية بعد حين كما سيتبين لنا لاحقاً .

لا شك ان مصطلح الأمن، وإن أشّر علاقته المتوسعة بـ "الاحساس" المتنامي بإشباع الحاجات على اختلاف دوافعها العضوية والنفسية، او بـ "الشعور" بالتحرر من الخوف والقلق والتهديد، كحالة مطلقة، فإنه يعني ايضاً انتفاء الخطر، واقعياً او وقائياً، وصولاً الى إتمام حالتي النظام والانتظام. وهو ما يدعو الى وزنه كحالة نسبية، تبعاً لصعوبة ذلك وتختمه بالتدابير المباشرة وغير المباشرة لإتمام مايبغيه معنى[6]. وبهذا يكون مصطلح الأمن، المصطلح الذي لا يمكن فهمه او تأطيره الا بدواع موضوعية وذاتية معاً، كونه يعتمد في ادراكه وتلمسه على عاملي الفاعلية والكفاية من جانب، وعلى الحرية والحركة وهوامشها من جانب اخر[7].

وقد وفرت الحالة آنفاً، هوامش ادراك متعددة لما يضمه مصطلح الأمن من دلالات، حتى عدت قاعدة تحديد ما يعنيه مرتبطة أساساً على ثنائية التهديد وإدراكه، ليغدو الأمن هنا مهمة استراتيجية وتكتيكية معاً. فالخطر الماثل امام دولة ما، رغم معرفتها بخصمها، لا يستدعي وصفه تهديداً لأمنها، ما لم تجد تلك الدولة شروط الرد عليه بعد تحديد مسارب حركتها حياله ، والامكانية (القوة والقدرة) اللازمة للرد عليه، وأداً او مشاغلة او قهراً[8].

ولهذا يرى البعض بالأمن مصطلحاً ثابتاً في ما يعنيه، ومتغيراً في ادراك جوهره قياساً لنقائضه. وعلى هذا الأساس تغيرت قناعات الكثيرين بأن مصطلح الأمن، وعلى الرغم من وضوح ما يعنيه، يبقى مستوعباً لدلالات مختلفة تبعاً لإختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه[9].

وحسنة هذا الامر ، جعل من دراسة مصطلح الأمن أكثر إثراءً لما يعنيه، إذ زادت عن دلالاته اللغوية، مهمة اخرى تمثلت بـ "الحماية" من الأخطار المنظورة وغير

المنظورة، جعلت منه مفهوماً متعدد الجوانب والأطر، وتحقيقه مهمة مليئة بـ"متلازمات التأثير" التي تعتمد على قدرة صناع القرار في ادراكها، وعلى قدرة الدولة في فرض سلطتها وتسويغ وظائفها وتدابيرها معاً وعلى مختلف الصعد. وهو ما جعل مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم جدلية نظراً لأمتزاج مستوياته " الداخلية والخارجية " جميعاً في بودقة واحدة حيث المحافظة على الوجود بكل تجلياته وتقويض ما يعترضه من تحديات تنال من الدولة او مواطنيها على حد سواء[10].

ولم يكن ما تقدم، وليد تطور محدد بزمنه، او نتاج ادراك حديث، بل كان مترسخاً منذ القدم، كرؤية جامعة انشغلت بها الامبراطوريات والقوى الدولية [11]. فلو أبحنا لأنفسنا ارتياد التاريخ، وسبرنا غور أرثنا التاريخي الاسلامي على وجه الخصوص، نجد ان تلك الرؤية حاضرة في ذهن رواد الفكر التاريخي الاسلامي كذلك في ممارسة الحكام، االذان وضعا تأصيلاً مهماً لم يلتفت اليه احد في تشريح ماهية وجوهر الأمن. فعلى الرغم من الحضور الطاغي لما يعنيه الأمن لغوياً لديهم، نظراً لإدراكهم الحاذق بأن الأمر يتصل بحقائق الوجود السياسي للمجتمع المسلم بكل افراده، بدءً من الذي يمارس السلطة "الشرعية" وما تقع عليه قراءاتها على مختلف عناوينه، وانتهاءً بكفالة الاستقرار الاستراتيجي "داخلياً وخارجياً" ، فأن تهيئة مستلزمات القدرة على مواجهة التهديدات المتوقعة وغير المتوقعة بالإعتماد على ما تجود به العقيدة الاسلامية ورموزها وتأريخها وقيمها من رؤى وافكار وتدابير استثمار لإمكانيات المسلمين عامة والعرب خاصة لتحقيق تراكم قوى "ترهب" بها الدولة الاسلامية خصومها [12]، مثّيل دربأً من دروب تأمين مستلزمات البقاء وتبديد هواجس الخوف لمواطنيها وتحقيق السكينة التي لا يمكن ادراكها، كما تشير موجبات العقيدة الاسلامية، الا بالإيمان بالله (عز وجل) ، كما ورد في العديد من الآيات الكريمة مثل سورة الحجر الاية (46) والآية (82) و سورة النحل الاية (112) وغيرها .

تلك الايات / الدلائل، تؤكد النظرة الحديثة للأمن، فعلاوة على تأكيد الاسلام، فقهاً وممارسة، على عناصره الأساسية، الجغرافية والبشرية والإقتصادية والسياسية

والعسكرية والإستراتيجية، يؤكد ايضاً على النظرة الشمولية له الحاضنة لمستوياته داخلياً وخارجياً. وتلك فطنه لم تجد مايكافئ قيمتها من اهتمام .

والحق، ان هذه النظرة كانت متساوقة تماماً مع الادراك الغربي، وان اختلفت مقترباته وإلتماسات الناطقين به مع اختلاف بسيط لمقاربة تكوينه. فإذا كان الاسلام قد دمج بين العقيدة الاسلامية والعمران الإنساني كقانون أساسي للتقرب مما يعنيه الأمن، فإن الفكر الغربي مع اختلاف مشاربه اعتمد الممازجة التي يتميز بها على طول تأريخه القديم والمعاصر، حيث التبصّر بالموائمة بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة كما جاءت بها نظرية العقد الإجتماعي، تلك النظرية وعلى إختلاف تكتيكات روادها، أسست المنطق الحقيقي للأمن حيث الحماية من الأخطار ودفع العداوات عن الدولة لضمان استقرارها داخلياً [13]. وذلك المنطق الذي حمّل لاحقاً بمضامين متعددة عدت مهام مضافة لتلك الموائمة وانضاجاً لها، كما هو الحال مع (والتر ليبمان وارنولد ووليفرز وباري بوزان)، عندما أضفوا طابعاً أخلاقياً على مضمون الأمن، ففضلاً عن تأكيدهم على التحرّر "الحرية" وعدوّه ركناً من أركانه، فإنهم ركزوا أيضاً على حماية القيم الإنسانية الفطرية والمكتسبة، وتذليل المخاطر التي تواجهها، ليغدو النقاش حول الأمن تالياً محصوراً بأدواتية "وسائلية" تحقيق الأمن لا الانحراف في ما يعنيه من مضامين .

وظلت فكرة الموائمة/ الغربية قائمة حتى مع تواتر موجات التغيير، طالما ظل مفهوم الأمن يوحي بقانون ثابت، حيث إنعدام الخطر . وأي إختلال فيه، نظرياً أو واقعياً، فإن ذلك يعد تعدياً على الأمن بعدّه هدفاً أسمى تتطلع اليه كل الشعوب والدول.

ثانياً : مفهوم الأمن وديناميكية التغيير الدولي

لم يصادف الاهتمام المتواتر بمفهوم الامن ، ولا التطور الذي لاحه عبر العقود الماضية، لولا التغيير الذي أصاب المنجزات التاريخية للشعوب والأمم، ومنها الدولة، حتى أصبح حاملاً لقيم ثابتة (كأسس نظرية)، ولقيم مكتسبة تعتمد في رؤيتها على ما تجود به جهود الشعوب والدول (النظم) في حيازة ما يمكن أن يحقق لها الاطمئنان

وغياب التهديدات[15]. وهنا بدا الأمن وكأنه معادلة ذاتية وموضوعية، بل صناعة تحويلية، مواردها الأولية، القيم الثابتة التي تتعلق بالفطرة الإنسانية، وآلياتها (الأفكار التي تمثل مرجعية للتدابير التي تتخذها الدولة بدءً من الفلسفة (الفكر الاستراتيجي) وانتهاءً بالتسلح وصور التهديد به أو باستخدامه. وهنا لا يخطئ من يظن بأن الأمن حقيقة ملازمة للفرد والدولة، بل هو غريزة طبيعية عمادها الخوف والاحساس بالخطر، الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي يلجأ لها الفرد مثلما تلجأ لها الدولة لحماية ذاتهما وضمان بقائهما[16]. الأمر الذي جعل مدلولات الأمن تلتقي عند مجتمعيته الغرضية لا تختصر بالقوة فحسب[17]. وهذا ما يفسر لنا ظهور مبدأ الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ذلك المبدأ الذي عد ترسيخاً لثلاثية سيطرت على النظرة المتجددة لمفهوم الأمن حيث (الإدراك، بناء القدرات وتوظيفها، تطويع التوقع لصالح صياغة أهداف)، مثلت سر طمأنة الدولة على حياضها وشعبها، بل وعلى مصالحها الحيوية وتنميتها لصالح إدامة مفعولها الرجعي لحقيقة الأمن المستهدف من الدولة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، عندها يكون التغيير (ملاحقة وتحسب) قانون صناعة الأمن وصياغة استراتيجياته المختلفة[١٨].

لقد كان من جراء الاهتمام المتزايد بالأمن، أن أصبح من أولى مظاهر الاستباق الاستدلالي لأية دولة، طالما بدا، وصفاً أو تعبيراً، حالة أو ظاهرة، نتاج التغيير الذي استهدف الدولة القومية أو التي يستهدف صناعته. فإن نجحت الدولة في مهمتها بدت آمنة وهي محور ظاهرة التغيير، وإن فشلت أصبحت مهددة وبوابة للتغيير وانعكاساته. وهذا ما حصل مع الدول النامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة حتى صحت تلك الدول على حقيقة ارتباط أمنها بكينونتها ووجودها[١٩]. مثلما صحت الدول العربية، إبان موجة التغيير المسماة بـ(الربيع العربي) على حقيقة مهمة مفادها، إن الأمن لديها كان وما زال يمثل الإطار النظامي لوجودها كدول وكمجتمعات أيضاً، بل ويمثل جوهر أهدافها لاسيما في ظل ضخامة التحديات التي ستتعرض لها من جراء ارتباط مخرجات التغيير باستباحة الأمن لديها وتفتيت وحدتها

How to) الوطنية. ويشير باراج خانا الباحث في مؤسسة أمريكا الجديدة في كتابه كيف ندير العالم) إلى أن العالم مقبل خلال العقود القادمة) (run the world إلى تزايد عدد الدول المستقلة سيادياً ليصل عددها إلى 300 دولة بدلاً من 200 دولة حالياً[20]. وإن الدول العربية التي حدث فيها التغيير، هي أكثر الدول المرشحة للتقسيم لاسيما بعد انفراط عقد وحدتها الوطنية واختلال الرؤى الأمنية الجامعة لديها لتغدو مضطرة للاعتصام بنتائج الديمقراطية الجديدة حيث تقرير المصير والانفصال[٢١].

ولما كان الأمن، كمعطى وكإنجاز شامل، يمثل الإطار العام لوجود الدولة[22] ، كان لا بد للأخيرة من مشروع حقيقي له، تنظم فيه القدرات مع الإمكانات، والغايات مع السياسات الشاملة، وصولاً إلى إدراك حقيقته المطلوبة. والحقيقة، إن هذا الإحساس بكل ما حمله كمطلب، قلل من نسبية مفهوم الأمن لصالح شموليته، بل لصالح شمولية وظيفة أو وظائف الدولة التي لم تجد بداً من ملاحقة تلك الحاجة، عبر وضع الاستراتيجية الناجعة للأمن، تأخذ بنظر الاعتبار المزاوجة بين عناصر الأمن التابعة والمستقلة معاً، مراقبة التهديدات ومواجهتها، والعمل على بناء مقتربات مضمونه لتنمية القوى والقدرات المستهدفة، لتختلط الرؤية والتصور القيمي مع الإجراءات اللازمة لصيانة الأمن، في بودقة واحدة عبر متبنيات إدارة موثوق بها[٢٣].

وقد رتبت هذه الرؤية بمجملها، لاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، صورة واضحة لما ينبغي أن تكون عليه صورة الأمن حيث الاستقرار (نظم داخلية وخارجية) والاطمئنان (سيادة ورفاه الشعوب) والحفاظ على المصالح الحيوية (غايات واستراتيجيات)[٢٤].

إلا أن تلك الحقيقة، لم تعد ثابتة المقياس أو الصيغة، على الأقل لدى الكثير من دول العالم الثالث، وسر ذلك يكمن في وجود الأمن، كحلقة وسطى بين غاية الاستراتيجية الشاملة وغاية إدارة التغيير، التي لحد هذه اللحظة لم تحسم مكانتها وشكلها لدى الكثير من دول العالم الثالث طالما بقي وعيها خارج نطاق الممكن .

الامر الذي جعل الامن وحتمية بناءه مربوط على مقتربات ادراكه كغايه نهائية لاهدف . فحسب

. ثالثاً : أثر التغييرات الدولية في أتساع مضامين الدراسات الامنية

لقد أرست التغييرات الدولية تطلعاً بالغاً الخطورة في معظم الدراسات الأمنية. وذلك ناتج عن العديد من الرؤى الدافعة الى التمييز بين نوعين من الإستجابة للتهديدات لاسيما الإنتقالية منها والتي تعدّ حسب رؤية الكثيرين بأنها نتاج طبيعي لتطور النظام الدولي وتعدد فواعله، فضلاً عن ثورة التطلعات الشعبية/ الجماهيرية التي اخذت عبرها الشعوب وكأنها معنية بفك ألغاز نشأتها وإدارة مستعجلة لمستقبلها تغذيها التطورات الحياتية، المجتمعية [25]، والتي لم تزل الدول حيالها فاقدة للقدرة على إستيعابها حتى بدا الخوف ودرءه هو الشاغل أكثر من الأمن وتحقيقه نظراً لتغيير دائرة الإهتمامات ومعها التهديدات بأجناسها المختلفة، ضمناً أو علناً، الخافية والمعلنة، المباشرة وغير المباشرة، الإنتقالية والمستديمة مع عجز واضح في إدارتها دولياً لاسيما بعد تعدد فواعل النظام الدولية [26] ، لتغدو الدولة طرفاً من اطرافه لا الطرف المستحكم بمعادلات ادائه ، وهو ماعجل بمهمة التمييز بين نوعي الإستجابة، رغم وجود إرث فكري/سياسي لذلك ، بين الإستجابة الفطرية/ الغريزية "رد التهديد" والإستجابة المنظمة حيث ضبط المنافسة .

وترى الكثير من الدراسات أن هاتين الإستجابتين وقراءة مستدعياتهما واستطالاتهما، إنما هو إختصار لما مرّ به التنظير الدولي، في الدراسات الأمنية والإستراتيجية عموماً، من مراحل تراوحت بين تقليدية النظرة للأمن، عبر بوابة الواقعية، والتحويلية، وحداثتها، وتثويرها لتغدو أكثر شمولية واتساعاً، على الرغم من احتواء المسافة التطبيقية بين المرحلتين الكثير من مناهج الإقتراب لمفهوم الأمن من البوابة التناظر الوسائلي[27] ، حتى بدا الأمن كمفهوم وكمعطى يشمل كل ابعاد الحياة الإنسانية. وهذا ما أكدته لجنة الأمن الإنساني التابعة لمجلس النواب الكندي عام 2006 بأنه (يدمج الامن في النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية

والبيئية ، فهو يشمل التحرر من تهديدات الضرر الجسدي ومن العنف والجريمة والحرب . كما يعني وجود وصول مستقر وموثوق الى الموارد ، والقدرة على الأحساس بالامان من الكوارث الطبيعية والبشرية .... وفي مكب التنمية المستدامة يكمن التوازن الدقيق بين أمن الانسان والبيئة) ، طالما بدت مهددات الأمن لا تأتي من الحروب فقط وإنما من مشاكل أخرى[٢٨].

واذ يرد البعض سر ما تقدم أعلاه الى انعكسات التغيير التي أشرت بتواترها تحديات وتهديدات جديدة لم يألفها النظام الدولي ولا وحدته الأساس حيث الدول التي تجاوزت البعد العسكري لصالح أبعاد أخرى، فإن البعض الآخر أكد على أن تغيّر الأهداف وتعدد الوسائل جعل من الأمن كمفهوم وكأنه حقل دراسي جديد، يحتاج الى جهود كبيرة من الملاحظة والتفسير والتنبوء بمآلاته [29] ، فضلاً عن النظرة اليه ليس كهدفاً كما مرّ بنا بل مسؤولية سياسية وإستراتيجية تكامل قوائم ادراكه عملياً لا نظرياً [٣٠] . فحسب

. رابعاً: الأمن الدولي وبوابات الإدراك العشرة

لقد حققت موجات التغيير المتوالية التي شهدها النظام الدولي، بوابات مراجعة إدراكية لمستدعيات الأمن الدولي وغاياته، تلك البوابات التي بقدر ما حكمت الافتراضات الدولية السائدة، نظرياً وعملياً، فإنها أنضّجت صور ما يفصح عنه الأمن الدولي من رؤى وأفكار و عتبات أداء ساهمت في تحليل وتصويب كثير من الرؤى السائدة في حقلي العلاقات الدولية والاستراتيجية، ولأجل إضاءة تلك البوابات، ونتيجة لحاجة المجتمع الدولي، صغيراً كان أم كبيراً، إلى تغليب مفاتيح فهم أخرى، أخذت ظاهرة الأمن مداها، لتغدو العنصر الأكثر تأثيراً في شكل العلاقات الدولية ومن ثم هيكلية النظام الدولي، طالما ظلت الدول، بعدّها الفواعل المتحكمة في مخرجات السياسة الدولية، معنية ليس في السيطرة على الموارد في إقليمها والعالم فحسب، بل وتقويض هيمنة بعضها بعضاً على ما تملكه من موارد ومقومات قوة أيضاً[31]. وهذا يعني أن طبيعة سلوك الدولة هو الذي يتحكم في توصيف حالة الأمن من عدمها، بناءً أو

أختلالاً، ولتأخذ تلك الحالة ديمومتها وشموليتها من ديمومة الدولة ونزوعها لأداء أدوار إستراتيجية. وعند ذاك خرج الأمن من كونه تدبيراً إلى كونه حاملاً لإستراتيجية الدولة. .(وهكذا بدا (الأمن الدولي) حاضراً. (البوابة الأولى

وإذ ما سلمنا بعدّ القوة الركن/الأداة الرئيسة في وجود الدولة، فإنها كذلك في صياغة أي مستوى من مستويات الأمن، نظراً لإرتباطها بمدركات صناع القرار (القادة)، وميلهم لاستخدامها على وفق ما تحتمه طموحاتهم أو قراءتهم للمواقف وتقييمهم للظروف المحيطة بالدولة وقدرتها على ترجمة تلك القوة إلى مفاعيل تأثير ونفوذ لصالح تعزيز مكانتها المرغوبة في هيكل النظام الإقليمي أو الدولي، حتى وإن أستدعى ذلك تعطيل فاعلية الخصوم المتنافسين، طمعا في التفوق أو الهيمنة[32]، وهذا ما أطلق عليه لاحقاً بـ (سياسة/سياسات القوة) التي عدّت الحاضنة المولّدة لما عرف بـ (سياسة/سياسات الأمن)، التي أضحت بنماذج تحليلها الأفقية والعمودية والمندمجة، المرجعية المفسرة لشكل النظام الدولي وهيكليته[33] . لذا لا غرابة أن يتناوب وصف النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار[34] ، فكلاهما مخرجات مقصودة لسياسات الأمن. .(البوابة الثانية)

كما وتلقت الدراسات المعنية بسياسات الأمن، دفعة مضافة في ظل ما لا ح الدولة من تقييم حاد سواء لأدائها أو شكل نظامها السياسي، فغالبية تلك الدراسات صنفت الدول ذات الأنظمة الأستبدادية والثورية (المارقة) معاً بكونها أكثر معارضة للنظام الدولي واستقراره، لطموحاتها في جني المكاسب عبر الحرب كما هو الحال مع الأولى، أو في إحساسها بالتهديد كما هو الحال مع الثانية، فيما تبقى الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الأكثر إحتراماً للنظام الدولي ومبادئ القانون وسيادته ما لم تستفز. إلا أن أخطر اشكال الدول على الأمن وسياساته، ذلك الذي يتمثل بالدول (الفاشلة) التي لا تستطيع توفير الأمن والنمو والرفاهية لسكانها [35] ، الأمر الذي يجعلها مضطرة لالتماس العون من أطراف غير حكومية لأغراض تشكل حتماً قضايا مقلقة لأستقرار النظام الدولي[36]. (البوابة الثالثة).

وبنظرة متقدمة، يشير (صموئيل هنتنغتون) في أطروحته صدام الحضارات، إلى انقسام الدول في صفاتها وخياراتها وأثر ذلك في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، إلى أن شكل النظام السياسي لم يعد وحده المؤثر في سياسات الأمن بل ودرجة شرعيته أيضا، طالما بدت الأنظمة السياسية ومن يمثلها (صناع القرار)، يعانون من نقص في الشرعية المؤهلة لمشاركتهم في إدارة بلدانهم، فضلاً عن النظام الدولي، نظراً لما تقدمه الشرعية من مرونة واسعة في خيارات أخلاقية وقانونية تزيد من الرؤية الموحدة للمصالح المشتركة الهادفة إلى تخليص البيئة الدولية مما تتميز به من سمات وخصائص معوقة لسيادة دواعي التوجه نحو صورة الأمن الدولي المتمناة، وأثر ذلك في (دعم الإستقرار والسلم الدوليين[37]. (البوابة الرابعة).

وإذا ما عمدنا إلى رؤية الأمن، بوصفه معطى إستراتيجي، تشترك في صياغته قوى خفية او بوصفه ظاهرة مادية ومعنوية تتأخذ من وجودها داعياً لتنظيم أوضاع ووقائع حاضرة وسلوكيات وممارسات متوالدة وتدابير ونظم مقبلة، فإننا سنكون مضطرين لرؤيته كتعبير تجريدي لرؤى أو غايات، بل هو حالة/ وضعية منتجة لغايات متجددة [38] . فبقدر ما يبيح الأمن لأطرافه رؤية ذواتهم وقد استقامت مع تطلعاتهم، فإنه يبيح لتلك الأطراف العيش في أجواء آمنة تتساوى حصصها التأثيرية لدى الجميع مولّدة لسياقات ونظم أداء تتجاوز صيغ التعاون إلى التناغم في العلاقات الدولية ولاسيما عندما يرى الجميع أن مستوى التكلفة لا يساوي شيئا امام مخاطر انتفاء الأمن[39]. وهكذا يكون الأمن، مفهوماً ومعطى، مربوط بكليته على ما يسمى بـ (حساسيات المنفعة)[40]. (البوابة الخامسة).

وينطوي ذلك الأرتباط، بدرجة أو بأخرى، على ديمومة حالة المراقبة التي تزود أطراف الحالة المعاشة بالقدرة على التأثير وتحييد كل ما يمكن أن يؤسس إختلالاً فيه[41]. عندها يبدو طلب الأمن وسيلة رمزية تفرض الالتزامات على أطرافها وتطالبهم بالحصول على اتفاقات من أجل عمل مشترك. ذلك العمل الذي يعبر عن زيادة واعية لجدوى القدرات المتفوقة المملوكة من جهة ودفع استثمارها بشكل سلمي بعيداً عن

المساومة أو الوصاية من جهة أخرى[42]، عندئذ يكون الأمن دالة من دوال علاقات القوة لا صفة من صفاتها، طالما بدا التأثير الذي تمارسه تلك العلاقات محسوب النتائج لصالح الجميع، وإن حمل بتضحيات يقدّمها هذا الطرف أو ذاك لصالح الحفاظ على توزيع الأدوار. عندها تكون حالة الإستقرار، دالة الأمن مغرية للجميع، فعالية وجدوى. (البوابة السادسة).

والحقيقة أن الصياغة الإستراتيجية للأمن المستهدف، غالباً ما تتطلب معرفة مسبقة لحيثياته بوصفها مصدر من مصادر القوة الذي يرتب بما يفرزه من دوال، شرعية للأهداف الحيوية لأطرافه. لذا لا غرابة أن يتقدم الإدراك للشروع بتأسيس حالة الأمن عن بقية متطلباته، هجراً للتنافس وتشكيلاً منظماً لمصادر علاقات القوة[43]. عند ذاك يكون الأمن صفة لحصيلة القدرات المملوكة لا القوة فحسب، تلك القدرات التي ستدفع مالكيها ليس للسفور بها تحدياً للقوى الأخرى، بل ضبطاً لإيقاع الطموحات الإستراتيجية للقوى الدولية الكبرى وتحييداً للكثير من التناقضات في المصالح الإستراتيجية بينها[44]. وهذا ما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية تجريبه في ظل إدارة (أوباما)، إذ تقليل الهوة الحاصلة في المدركات الأمنية عبر تقريب مضمون التقديرات الخاصة بالقوى الدولية لمكامن الخطر وصولاً إلى بناء منظومة إدراك واحدة لمجمل التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي[45]. (البوابة السابعة)

وبقدر ما أفرد هذا التوجه، للولايات المتحدة الأمريكية فرص وهوامش حركة كانت لمدة قريبة أمراً بعيد المنال لم تستطع حيازته، فإنه حقق عائداً مشتركاً للجميع عندما إندفعت جميع القوى الدولية كما ماثلتها القوى الإقليمية في البحث عن قيم الإستقرار في البيئة الدولية متجاهلة تقاطع عوائد أهدافها واستراتيجياتها الكبرى[46]، مما جعل صور ومستويات الأمن الدولي أو الإقليمي يخرج من ثنائيته (القومي – الجغرافي) لصالح مرغوبية الأداء الجماعي داخل أطر ثنائية الدولي– العالمي، والدولي – والإقليمي)[47]، وإن إتخذ من أسلوب التحالفات سبيلاً لمعالجة التحديات المشتركة مثل الإرهاب تحديدً، مع وجود كميات هائلة من الأسلحة التقليدية في العالم التي أنتجت

بدورها إنموذجاً جديداً من الحروب اللامتكافئة/ اللامتوازنة التي ابتلي بها الأمن الدولي .(فيما بعد[48]. (البوابة الثامنة

يرى الباحث (بيل ماك سويني)، إن القوى الدولية وكذلك الإقليمية وهما منشغلان في صياغة توازناتهما الإستراتيجية وملاحقة ممكنات تحقيقها، نظرت لما يمر به النظام الدولي ليس بعدسات الأختلال الأمني، بل بعيون المعضلة الأمنية التي لا علاج لها إلا بالتوازنات الاستراتيجية، ولاسيما في ظل ما تعانيه دول العالم قاطبة من تحدٍ (للدولة الوطنية) التي ظلت لحد هذه اللحظة تلهث وراء تحقيق أقصى المكاسب الإستراتيجية من البيئة الدولية لعلاج ما تمر به[49]. عندها حافظ النزوع نحو سيادة الأمن .(على جذوته لدى الجميع. (البوابة التاسعة

من جانب أخر، زرعت ضواغط البيئة الدولية، إحساساً لدى القوى الدولية وكذلك الإقليمية بضرورة إعادة التفكير بمفهوم المصلحة القومية بعد مقارنتها بـ(المصلحة العالمية) بأبعادها المختلفة، كطريق للتغلب على هواجس الخوف التي تسود الحراك الإستراتيجي الدولي ويسوغ القدرة على بناء الثقة المتبادلة بين القوى المتنافسة أياً كان ميدانها[50]. وهكذا بدت معطيات تشييد الأمن الدولي تتجه نحو ترسيخ معايير بناء جديدة له بدلاً من معايير قياس القوة المتغيرة وإن لازمت أطرها السابقة من ناحية التحالف، والإجماع الاستراتيجي...الخ. ولم يكن ذلك التحول ممكناً لولا، كما يقول (رون سكند) في كتابه (نظرية الواحد في المئة)، نزوع القوى الدولية والإقليمية معاً في ظل مروحة التهديدات (المتنوعة والمتغيرة) إلى إيجاد نظام مشترك يضمن الأمن لكل أطرافه. وهكذا بدا (تدويل الأمن) كمسؤولية تكافلية وإعتمادية متبادلة ضماناً لصيانة الأمن المستهدف ولكن من بوابة تفكير واداء مختلفة .(البوابة العاشرة [51] .)

.الخاتمة

مع التوسع الذي لاح مدلولات الامن ، وغموض ماتتوسل به الدول من أطر لتحديد مايعيينها على رسم أتجاهات الوصول الى حافاته تأهيلاً لما ترتجيه من اهداف

وتحقيقاً للغاية الاساسية حيث العيش بسلام واطمئنان دون تهديد ممكن او متوقع ، تبقى الدول معنيه بكيفية إدراك "الوصفه" التي تتيح لها (معلّمة) دروب أستدعاء حلمها بالامن بأقرب فرصة وأقصر الطرق دون المساس بخصوصية وضعها وتميزّ مواقفها . ولهذا لاغرابة ان يكون مفهوم الامن وظيفياً ذا صور بناءه متعددة تبعاً لحيثيات إدراك ضروراته وتناوب تدخّل الارادة في تشكيلها تبعاً لثلاثية (القوة ، القدرة ، وحرية العمل) . عند ذاك تتعدد مداخل الرؤية لتحقيق الامن رغم ثبات حقيقة مايعنيه أبتداءً ، وتكاثر الوسائل المحققه في نمذجتها تبعاً لمنظومة القيم السائدة لدى الدول ومجتمعاتها ، حتى يبدو الامر وكأنه صناعه ... وهذا ماينبغي الالتفات اليه ... أنها مجرد دعوة بل ووصفه علاج للتخلص من دوامة التحدي المستدامة .

الهوامش

1 Alan Collins, Comtemporary security studies, oxford university press, 2007,pp.76_78.

2 J. S. Nye, The future of American power, in C. Chari, war peace and Hegemony in a Globalizied world, New York, Routledge, 2010,pp11-13.

3 Frank. G.Hoffman ,further thoughts on hybrid threats , small wars journal , 2 March ,2009, pp.21-25.

4 محمدين مكرم بن منظور ، لسان العرب المجلد 13 ، دار صادر ، بيروت ، ص 21 .

5 مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الامن في الاسلام ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 30 .

6 Otman Holl , concepts of comprehensive security,Vienna,2011,p.12

7 Marianne Stone, security according to Buzani A comprehensive security analysis, security discussion paper series 1 , Columbia university ,2009 pp.3_5

8 Rachel stohl and Suzette Grillot , war and bridge ,2004 ,pp.81-83.

9 تيري وي موينريال وجان كيلن ، موسوعة الاستراتيجيات ، ترجمة : علي محمود مقلد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2011 ، ص 268 .

10 Buzan and L.hansen , The evolition of international security studiesm, cambriedge university press , 2009 . pp 51-56

11 منعم صاحي العمار ، منازعات الذات ، مكتبة العفران للطباعة ، بغداد ، 2012 ، ص 68 .

12 عبد الاله بلقزيز الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 45 ومابعدها .

13 معمر منعم العمار ، الدولة وبدايات النشوء ، مكتبة الغفران للطباعة ، بغداد ، 2016 ، ص 28 .

14 Buzan and L.hansen, op. cit ,p 68-70 .

15 لعل أفضل من أفصح عن ذلك الحمل، الوثائق أو التقارير الأمريكية الصادرة عن البنتاغون بعد أحداث 11 أيلول 2001. للمزيد ينظر:
U.S. Department of defense, Quadrennial defense review report, February, 2006, p.p.18-22.

16 عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1991، ص 32.

17 محمد الأطرش، تطور النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 171، 1993، ص 25.

18 عن مقدمات ذلك، أيام القطبية الثنائية، ينظر:
Led Galen Carpter, The New world disorder, foreign policy, No. 84, 1991, p.31.

19 وهذا يعني إن الأمن لم يعد ينحصر بقوة الدولة فحسب، بل لا بد للدولة من إدراك مكانتها الإقليمية والدولية وهي تخطط لأمنها، وتلك فذلكة سياسية لم يفطن لها إلا مؤخراً. للمزيد ينظر: موريس ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة د. جمال الاتاسي و د. سامي الدروبي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، د.ت، ص 56 وما بعدها.

20 نقلاً عن الوف بن وآخرون، الشرق الأوسط، خرائط جديدة ترسم، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، العدد 74، 2013، ص 6.

21 عارف الورداني ونعيم عكاشة، الهوية العربية بين العولمة والإسلام السياسي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروتن 2010، ص 27.

22 مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، في مدحت أيوب وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص 17.

23 إبراهيم محمود حبيب، أصول دراسات الأمن القومي، أصول إدارة الدولة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 65.

24 Eugene Ghoiz Daryl G. and Harvey M. Sapoisky, come home, America the strategy of restraint in the face of temptation, New York, 1997, p. 78.

25 منعم صاحي العمار ، أستجابة النظام الاقليمي العربي لحقائق التغيير الدولية ، مجلة شؤون عربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 96 ، 1997 ، ص 79 .

26 مايكل هدسون ، المآزق الامبريالي ، إدارة المناطق الجامحة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الحدة العربية ، بيروت ، العدد 284 ، 2002 ، ص 39 . 41

27 معمر منعم العمار ، الدولة واستراتيجية أدارة التغيير ، مكتبة السنهوري ، بغداد . بيروت ، 2018 ، ص 289 .

28 ينظر: الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية (GEO-4)، 2007، ص 17 . 18.

29 Lis , St ,Jean , The changing nature of international security :Canada. Carleton university ,2010,p.22.

30 The Evolution , the concept of security, principle analyst , Madrid, siss,2011 ,p.8

31 محمد ناصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 135 ومابعدها.

32 هبة الله أحمد بسيوني، فلسفة العلاقات الدولية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012، ص 28–31.

33 هنا بدت المحنة/ المسألة ليست في توزيع القوة، بل بكيفية إدارة القوة، للمزيد ينظر: هاري آر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 109–110.

34 John T. Rouke، International politics on the world stage، Dushkin، MwGraw، 1997، P.442.
وبنظر واداء متجاوز لتلك الحقيقة ينظر:
W.J. Stover، Preemptive War: Implications of the Bush and Rumsfeld، Doctrines professors world peace Academy، Washington، 2005، P.P.7-9.

35 L.J. Wood، Under، Terror by consent: The Modern State and the Beach of social contract، New York، peter lang، 2007، P.P.91-96.

36 هذا ما شكل خياراً لدى (رجل الدولة)، طالما بدت ساحة عمله ضمن ظروف نظام فوضوي، إذ لا يوجد نظام حكومة عالمية. للمزيد ينظر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 248–249. وكذلك: حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2013، ص 3–4.

37 صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دار سطور، القاهرة 1998، ص 23 وما بعدها. تلك الشرعية التي أعدمتها النظم الديكتاتورية بنفسها، عندما أعادت ضم البعد الحضاري الأجندتها كما يرى هنتنغتون في تحليله لأحداث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001م. ينظر:
Samuel Huntington، The Age of Muslim wars، News week، Vol. 138، Inc، 2001، P.P.140-144.

38 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1989، ص 63. ولاسيما عندما يبدو هامش الثقة بين الدول محدوداً جداً. فيما يرد ذلك (هنري كيسنجر) إلى إحساس الدول بالظلم، وان كانت الفوضى اسوء منه. نقلاً عن: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 78.

39 إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية... الأصول النظرية والتطبيقات العملية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2013، ص 74–75.

40 أديث ستوكي وريتشارد زكهاورز، أساسيات تحليل السياسات، ترجمة: أحمد مداوس اليامي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009، ص 290–291.

41 تبعاً لما تمتاز به المصلحة الوطنية من اطلاقية. للمزيد ينظر: غسان العزي، سياسة القوة ومستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص 21–22.

42 وهذا ما دفع المفكر الإنجليزي (أورجانسكي) لعدّه معياراً مركباً لتصنيف الدول ودورها في التوازنات الاستراتيجية العالمية. ينظر: علي جلال معوض، إعادة الانتشار – تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة، داخل وبين الدول، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 19.

43 هذا ما دأبت عليه ما سمي بـ (الدول المارقة)، ولاسيما على الصعيد الإقليمي، مثلما عدّ سبباً لتوجه تلك الدول لحيازة أسلحة الدمار الشامل. ينظر: نعوم تشومسكي، الدول المارقة في استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة أسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 11–13. وكذلك بوستر فتز، الدول المارقة – الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2003، ص 33–35.

44 جي جون كينكري، الطموح الإمبريالي الأمريكي، ترجمة: سوسن العساف، دراسات مترجمة، العدد 25، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2003، ص 37.

45 مالك عوني، الجدال الغائب: هل الولايات المتحدة قائد عالمي أم قوة امبراطورية مأزومة؟، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 206، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص 3–4.

46 Robert.W.Daives، The Era of Global Transition: Crises and Opportunities in the New world، pelyrave، Mecmillan، 2012، P.P.38-40.

47 منعم العمار، من يدين لمن؟، دور الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، 2012، ص 7.

48 Rachel Stohl، & Suzette Grilot، War and conflict in the modern world: The international arms trade، polity press، Cambridge،2009، P.P.40-51.

49 إبراهيم محمود حبيب، أصول دراسات الأمن القومي، أصول إدارة الدولة، مصدر سبق ذكره،ص 65. وكذلك: ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001،ص 4.

50 () ديمتري مديفيديف، استراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية لعام 2010، ترجمة: طارق محمد ذنون الطائي، مكتبة العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012، ص 13– 16:. يقابل ذلك حث أمريكي لإحلال الأمن القومي الأمريكي بغاياته وإستراتيجياته بدلاً من الأمن الدولي، ولاسيما بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر عام 2001م. للمزيد ينظر U.S. Department of defense، Quadrennial defense، Review Report، February، 2006، P.P. 18-22.

51 () ارون سسكند، نظرية الواحد في المئة، بحث في العمق، تعقب الولايات المتحدة لأعدائها، ترجمة: ميشيل دانو، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 93. ولذات الفكرة، يراجع: إلياس حنا، مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين، الشرق الأوسط نموذجاً، في مجموعة باحثين، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 280.